

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠

بالموافقة على التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج  
تحديث القطاع المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

**قرر:**

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج تحديث القطاع المالى  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الموقع فى القاهرة  
بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٤٣١ هـ

( الموافق ٢١ يناير سنة ٢٠١٠ م ) .

حسنى مبارك

اتفاق منحة

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٨٩

التعديل السابع لاتفاق المساعدة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الامريكية

بشأن

برنامج تحديث القطاع المالى

التعديل السابع الموقع فى ٢٠٠٩/٩/٣٠ لاتفاق المساعدة المؤرخ ٤ فبراير ٢٠٠٤ بين كلا الطرفين جمهورية مصر العربية ( "ج . م . ع" أو "المتلقى" ) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( "الوكالة" ) ويشار إليهما مجتمعين بـ "الطرفان" ) بشأن برنامج تحديث القطاع المالى والذي صدر آخر تعديل له فى ١٣ أبريل ٢٠٠٩ ( يشار إليه بعد التعديل بـ "اتفاق المساعدة" ) .

#### البند ١ : يتم تعديل الاتفاق على النحو التالى :

( أ ) تعدل المادة ٣ ( مساهمة الطرفين ) ، بند ٣ - ١ ( مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ) ، البند الفرعى ( أ ) ( المنحة ) بحذف عبارة " مائة وخمسة وثلاثون مليوناً وتسعمائة وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة وستون دولاراً أمريكياً ( ١٣٥٩٢.٧٦٧ دولاراً أمريكياً ) " ويحل محلها عبارة " مائة وواحد وخمسون مليوناً ومائتان وعشرون ألفاً وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكياً ( ١٥١٢٢.٤٧٧ دولاراً أمريكياً ) " .

( ب ) تعدل المادة ٣ ( مساهمة الطرفين ) ، بند ٣ - ١ ( مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ) البند الفرعى ( ب ) ( مجموع المساهمة التقديرية للوكالة الأمريكية ) بحذف عبارة " مائة واثنان وأربعون مليوناً وخمسمائة ألف دولار أمريكى ( ١٤٢٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى ) " ويحل محلها عبارة " مائة وواحد وخمسون مليوناً ومائتان وعشرون ألفاً وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكياً ( ١٥١٢٢.٤٧٧ دولاراً أمريكياً ) " .

( ج ) تعدل المادة ٤ ( تاريخ الاكتمال ) البند الفرعى ( أ ) بحذف عبارة " ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ " ويحل محلها عبارة " ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ " .

( د ) يحذف بالكامل الملحق (١) لاتفاق المساعدة ويحل محله الملحق (١) المرفق طيه .

البند ٢ : لغة التعديل :

حُرر هذا التعديل السابع باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفي حالة وجود أى اختلاف بين النصين ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

البند ٣ : الاتفاقى بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره تحديداً بموجب هذا التعديل ، يظل هذا الاتفاقى نافذاً ومحتفظاً بكامل فاعليته وأثره القانونى وفقاً لما ينص عليه من أحكام .

البند ٤ : التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل السابع وتخاطر الوكالة الأمريكية بتعام التصديق .

البند ٥ : السريان :

يدخل هذا التعديل السابع حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .  
وإشهاداً على ما تقدم ، فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعتا على هذا التعديل السابع بأسمائهما فى مدينة القاهرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

التوقيع / .....

التوقيع / .....

الاسم / هيلدا أرييلانو

الاسم / فايزة أبو النجا

الوظيفة : مديرة الوكالة الأمريكية

الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

للتنمية الدولية / مصر

**الجهات المنفذة**

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة المالية

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / يوسف بطرس غالى

الوظيفة : وزير المالية

**الجهات المنفذة**

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / رشيد محمد رشيد

الوظيفة : وزير التجارة والصناعة

**الجهات المنفذة**

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الاستثمار

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / محمود محيي الدين

الوظيفة : وزير الاستثمار

## الملحق ( ١ ) الوصف التفصيلى

### أولاً : المقدمة :

يتضمن هذا الملحق ( ١ ) لبرنامج تحديث القطاع المالى وصفًا للأنشطة التى يتعين القيام بها بموجب التمويل المرتبط عليه بموجب هذا الاتفاق ، ولا يجوز تفسير أى مما يرد فى هذا الملحق الأول على أنه تعديل لأى من تعريفات وشروط هذا الاتفاق . ويمكن تعديل هذا الملحق من خلال الممثلين المفوضين للطرفين وذلك من خلال الخطابات التنفيذية ودون إجراء تعديل رسمى على الاتفاق كما هو موضح بالصيغة المنصوص عليها فى المادة ( أ ) - البند ( أ - ٢ ) من ملحق الشروط النمطية ( ملحق ٢ ) لهذا الاتفاق وشريطة ألا يتم نتيجة لذلك تعديل تعريف " الهدف ومجالات البرنامج وعناصره " المنصوص عليها فى المادة ( ٢ ) من هذا الاتفاق .

### ثانياً : الخلفية :

سوف يتكون برنامج تحديث القطاع المالى من مكونين للمشروعات :

( ١ ) مشروع الخدمات المالية ( ٢ ) مشروع البيئة التنافسية للاستثمار .

سوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى بتقديم المساعدات الفنية والتدريب والمعدات لمساعدة الحكومة المصرية فيما يلى :

تدعيم الأسواق المالية مع التركيز على البنوك من خلال تطوير الخدمات المالية .  
تطوير وتنفيذ إطار عمل قانونى وتنظيمى للأعمال التجارية والاستثمار ،  
بما فى ذلك تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية .

صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإنشاء سوق عامل وكفاء للسندات الحكومية .  
تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتحويل مرافق المياه والصرف الصحى  
إلى شركات ، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية  
بمزيد من الفاعلية .

تدعيم تمكين بيئة التجارة والاستثمار .

### ثالثاً: عناصر البرنامج والعناصر الفرعية للبرنامج والمؤشرات :

يساهم برنامج تحديث القطاع المالي في أهداف التنمية الاقتصادية والاستثمار في البشر من خلال مساهمته في مجالات البرنامج وعناصره التالية :

#### الهدف : النمو الاقتصادي :

مجال البرنامج ٤ - ١ قاعدة الاقتصاد الكلي للتنمية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ١ : السياسة المالية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ٢ : السياسة النقدية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤ - ٢ التجارة والاستثمار .

عنصر البرنامج ٤ - ٢ - ١ : تمكين بيئة التجارة والاستثمار

مجال البرنامج ٤ - ٣ القطاع المالي .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ١ : تمكين بيئة القطاع المالي .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ٢ : الخدمات المالية .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤ - ٦ : تنافسية القطاع الخاص .

عنصر البرنامج ٤ - ٦ - ١ : تمكين بيئة الأعمال .

مجال البرنامج ٤ - ٧ : الفرص الاقتصادية .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ١ : الأسواق المالية الشاملة .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ٢ : بيئة سياسات الأعمال الصغيرة

ومتناهية الصغر .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ٣ : تقوية إنتاجية المشروعات الصغيرة .

الهدف - الاستثمار في البشر :  
مجال البرنامج ٣ - ٢ : التعليم .  
عنصر البرنامج ٣ - ٢ - ٢ : التعليم العالى .  
إن غرض برنامج تحديث القطاع المالى هو تقوية كفاءة النظام المالى  
المصرى من خلال ما يلى :  
تخفيض مخاطر الخسارة التى تتحملها البنوك .  
تخفيض نفقات الوساطة الخاصة بأدوات جديدة خاصة بالرهون  
العقارية وغير العقارية .  
إيضاح وتعزيز نظام القانون الاقتصادى ورفع فعالية الحكومة إزاء الأعمال  
التجارية وتدعيم التعليم والتدريب القانونى .  
العمل مع الحكومة المصرية لترويج الاستثمارات ودعم عمليات تعزيز  
ثبات ومصداقية التنفيذ .  
تخفيض تكاليف معاملات وتداولات ممارسة الأعمال التجارية فى مصر وبذلك  
يتم تحسين تنافسية القطاع الخاص .  
دعم الحكومة المصرية لتحقيق رفع كفاءة مصروفاتها المالية .  
دعم الاستغلال التجارى لمرفق المياه وتنمية دور القطاع الخاص فى تمويل بنية  
مرفق المياه التحتية .  
تدعيم المناخ للتجارة والاستثمار .  
**رابعاً - الأنشطة :**

مكون الخدمات المالية :

( أ ) تطوير قنوات التمويل العقارى :

- يساعد هذا النشاط بما لا يتنافى مع قوانين الحكومة المصرية على تطوير :
- ١ - الإطار القانونى للتمويل العقارى مع خفض التكلفة وتخفيف الأعباء الإدارية ،
  - ٢ - الإجراءات المناسبة للضمان الائتمانى ،
  - ٣ - الوصول إلى التمويل الطويل الأجل واللازم لعملية التمويل العقارى ،
  - ٤ - عمليات الإقراض العقارى التى تقوم بها المؤسسات المالية ،
  - ٥ - الرقابة اللازمة لمنع التدليس والممارسات التعسفية ،



يوفر هذا النشاط المساعدة الفنية والتدريب اللازم لعدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين وذلك حتى يتسنى لهم تنفيذ مسؤولياتهم وفقاً لمعايير وتراخيص قانون التمويل العقارى . كما يساعد هذا النشاط على تطوير سوق الرهونات الثانوى .

(ب) تحسين العملية القانونية والمؤسسية للتمويل بضمان عيني :

يتكون هذا النشاط من مكونين أساسيين :

( أ ) إصلاح وتحديث نظام تسجيل الملكية العقارية فى المناطق الحضرية .

(ب) سن القوانين الجديدة وتبسيط الإجراءات بحيث يتم بسهولة تسجيل المحجوزات واسترداد الضمانات ، علماً بأن هذا النشاط سيدعم خطة وزارة العدل الخاصة بتشجيع تسهيل وخفض تكلفة تسجيل الممتلكات العقارية فى المناطق الحضرية مع تقليل فترات التأخير وخفض التكلفة فيما يخص عملية فض المنازعات بين الدائنين والمدينين .

( ج ) : نظام المعلومات الخاصة بالائتمان :

يساعد هذا النشاط على تأسيس مكتب ائتمان ليقوم بتوفير معلومات يعتمد عليها عن التاريخ الائتماني للمصريين . ويكون البنك المركزى المصرى هو الهيئة التنظيمية لمكتب الائتمان وصاحب السلطة التنظيمية لمكتب الائتمان ووضع الأنظمة التى تحكم عملياته .

( د ) الابتكار فى الأدوات المالية :

يساعد هذا النشاط على توسيع نطاق الأدوات المالية ورفع كفاءة الأدوات الموجودة حالياً بمصر مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وحسابات العملاء الخاصة بالتخصيم والتأجير التموئلى .

( هـ ) تمويل وتوفير خدمات مرفق المياه :

يعمل هذا النشاط على تحسين الاستدامة المالية بخدمات توفير مرافق مياه الشرب ومياه الصرف اللازمة والضرورية لعملية التنمية العقارية . وتعد هيئة تنظيم مرفق المياه المصرى ونظراؤها هى جهات التنفيذ الرئيسية لهذا النشاط .

مكون البيئة التنافسية للاستثمار :

( أ ) تشكيل اللجنة القانونية :

تقوم الوكالة الأمريكية بتقديم المساعدة للجنة القومية لتحديث التشريعات الاقتصادية والتي لديها صلاحية المبادرة بالتشريعات . وسوف تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء ، على أن تقوم من ناحيتها بتشكيل فرق عمل مكونة من متخصصين مؤهلين للتنسيق فيما يتعلق بصياغة مسودات وتعديلات كافة القوانين التجارية . وقد يتضمن هؤلاء المتخصصون اقتصاديين وخبراء ماليين وخبراء في صياغة القوانين وخبراء في المالية العامة وخبراء تجاريين ورجال / سيدات أعمال ومتخصصين آخرين وفقاً للقانون المطلوب صياغته .

(ب) تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية :

تقوم الوكالة الأمريكية بمساعدة وزارة الاستثمار ومحافظته الإسكندرية والجهات الأخرى في جهودها الرامية إلى تأسيس مواقع مكونة من فرق مشتركة بين الوزارات ، تقوم الحكومة المصرية باختيارها ويتم تكليفها بمهمة الاستجابة لمطالب المستثمرين المتعددة . وسوف يتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى هذه الفرق المشتركة من خلال " منفذ موحد " لتأسيس أو تكوين عمل تجارى يكون بمثابة بداية للتوجه الذي يركز على العمل لتقديم الخدمات الحكومية في المجال التجارى وكذلك كأسلوب لتخفيف العبء البيروقراطى .

( ج ) التحسين من قدرة الحكومة المصرية على إدارة السياسة المالية :

من شأن هذا النشاط أن يساعد وزارة المالية على تدعيم قدراتها الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة نظام مالى يتسم بقدر أكبر من الشفافية والفاعلية .

( د ) تدريب القانونيين :

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز البرامج القانونية في كليات الحقوق أو أى برامج أخرى يُتفق عليها كتابة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة العدل وذلك لإعداد كادر من القانونيين المهرة للعمل على حل النزاعات الاقتصادية المتعددة الجنسيات والمترتبة على العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر . على أن يتم التدريب فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل . وتتوقع الوكالة الأمريكية العمل مع هيئات التدريس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وكليات الحقوق الأخرى وذلك للمساعدة على تطوير المناهج الأكاديمية والبرامج الجديدة الرامية لتحسين قدرات القانونيين فى مصر .

( ه ) إصلاح القطاع المالى :

يتم القيام ببعض الأنشطة الأخرى من أجل تعزيز الأسواق المالية ، وتشمل هذه الأنشطة المساعدة فيما يلى :

تنمية قدرات البنك المركزى المصرى لصياغة وتنفيذ سياسة نقدية وإدارة نظام التعويم الخاص بأسعار الصرف وأيضاً تعزيز النظام المصرفى التجارى وتنمية قدرات الحكومة المصرية على دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

مساعدة وزارة المالية فى وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإيجاد سوق للأوراق المالية الحكومية تعمل بكفاءة .

( و ) تدريب العاملين فى مجال الأعمال التجارية والاقتصاد :

يساعد هذا النشاط على تقييم احتياجات مصر من المتخصصين المدربين بالإضافة إلى احتياجات التدريب على بناء القدرات فى مجالات إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية وتحليل السياسات . وتقوم الوكالة الأمريكية على أساس اختيارى بمساعدة النظراء المصريين المختارين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الاحتياجات المحددة .

( ز ) متابعة السياسات الاقتصادية :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على صياغة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة والتحقق من وتقييم وتقدير أثر السياسات والإصلاحات الاقتصادية .

( ح ) التجارة والاستثمار :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على تنمية القدرات البشرية فى مجالات تيسير التجارة وحقوق الملكية الفكرية والتمويل والخدمات وإصلاح الأسواق الداخلية .

**خامساً - متابعة الأداء :**

يتم قياس إنجازات برنامج تحديث القطاع المالى باستخدام المؤشرات التوضيحية التى تشمل ما يلى :

- ١ - دليل التنافسية العالمية ( وهو دليل التنافسية الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمى ) .
- ٢ - نسبة القروض المتعثرة والمدونة بدفاتر حسابات البنوك المصرية .
- ٣ - مدة وتكلفة الحجز على المرهونات عند عجز المقترض عن سداد التزاماته المالية .
- ٤ - عدد الأسر والشركات المتاح أمامها الائتمان الرسمى .
- ٥ - القوانين والقرارات المختارة التى تم سنها .
- ٦ - القوانين والقرارات المختارة والمنفذة مثل قانون الإفلاس .
- ٧ - عدد المحامين المدربين على تطبيق القوانين الجديدة .
- ٨ - عدد الخطوات أو المدة اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص وتأسيس شركات الأعمال .
- ٩ - عدد العاملين لدى وزارة المالية المدربين ( لتحسين نظام وضع الميزانية ) .
- ١٠ - زيادة استرداد تكلفة أعمال تشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب ومياه الصرف .

ويتم إجراء تقييمين لكل مكون : تقييم بعد مرور نصف المدة ( بعد عامين من بدء الأنشطة ) وتقييم نهائى عند نهاية المشروع .

**سادساً - أدوار ومسئوليات الطرفين :**

( أ ) جمهورية مصر العربية :

تعمل وزارة الاستثمار ووزارة العدل ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الموارد المائية والرى والشركة القابضة لمياه الشرب ومياه الصرف كجهات تنفيذ لأنشطة مشروع الخدمات المالية . وتعمل وزارة الاستثمار أيضاً كمنسق عام لكافة أنشطة المشروع ذاته .

محافظة الإسكندرية ووزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية والمجالس النيابية وكلية الحقوق بجامعة القاهرة والإسكندرية ووزارات المالية والاستثمار والبنك المركزى المصرى ومكتب رئيس الوزراء عملت فى السابق كجهات تنفيذ لمكون البيئة التنافسية للاستثمار. وبدءاً من هذا التعديل ستعمل فقط وزارات المالية ، والتجارة والصناعة ، والاستثمار كجهات تنفيذ للأنشطة المتبقية كما ستقوم وزارة المالية أيضاً بدور المنسق العام للأنشطة الخاصة بمكون البيئة التنافسية للاستثمار .

يتم تعيين جهات أخرى ومستفيدين آخرين للعمل كجهات تنفيذ مصرية لمكونات المشروع ذات الصلة وذلك من خلال خطابات التنفيذ المتبادلة بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

#### (ب) الوكالة الأمريكية :

يقوم فريق الوكالة الأمريكية المعنى بالهدف الاستراتيجى " تعزيز بيئة التجارة والاستثمار " بدعم ومتابعة تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى نيابة عن الحكومة الأمريكية .

تنفذ الوكالة الأمريكية آليات التنفيذ - مثل العقود وخطابات التنفيذ واتفاقات التعاون والمنح - للقيام بالأنشطة المتفق عليها وفقاً لمشروع تحديث القطاع المالى واللازمة لإنجاز النتائج ، وتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم تنفيذ وإنجاز هذه النتائج . وتبدأ الوكالة الأمريكية بالخوض فى آليات التنفيذ المشار إليها بعد التشاور مع الجهة المصرية المنفذة للنشاط .

#### سابعاً - التمويل :

توضع الجداول المرفقة الخطة المالية التوضيحية لبرنامج تحديث القطاع المالى . ويجوز تعديلها بمعرفة ممثلى الطرفين دون حاجة إلى تحرير تعديل رسمى للاتفاقية شريطة ألا يؤدى ذلك إلى زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية عن المبلغ المنصوص عليه بالبند ( ٣ - ١ ) بالاتفاقية .

مرفق (١-١)  
برنامج تحديث القطاع المالي  
الخططة المالية التوضيحية  
مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

( بالآلاف دولار أمريكي )

الالتزامات طوال مدة المشروع	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزام الحالي	الالتزام السابق	الكود واسم المكون
٣١٨٠٠	٣١٨٠٠	-	٣١٨٠٠	١ - مشروع الخدمات المالية : ٠١ - ٢٨٩ . ٢١٣
٧٠٠	٧٠٠	-	٧٠٠	( أ ) مساعدة فنية / سلع / تدريب وفتح ..... (ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم ..... الإجمالي الفرعي - تحت ٠١ - ٢٨٩ .....
٣٢٥٠٠	٣٢٥٠٠	-	٣٢٥٠٠	٤ - ٣ القطاع المالي : ..... ٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالي ..... ٤-٣-٢ الخدمات المالية ..... الإجمالي الفرعي للقطاع المالي - مشروع الخدمات المالية ..... ٤-٣-٦ تنافسية القطاع الخاص : ..... ٤-٣-٦-١ مناخ تمكين الأعمال ..... الإجمالي الفرعي لتنافسية القطاع الخاص - مشروع الخدمات المالية ..... ٣ - ١ : الصحة : ..... ٣-١-٨ : توفير المياه والعرف الصحي ..... الإجمالي الفرعي للصحة - مشروع الخدمات المالية ..... إجمالي مشروع الخدمات المالية : ٠١ - ٢٨٩ . ٢١٣ .....
١٦٠٠	١٦٠٠	-	١٦٠٠	
١٩٠٠	١٩٠٠	-	١٩٠٠	
٣٥٠٠	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠	
١٠٠٠	١٠٠٠	-	١٠٠٠	
١٠٠٠	١٠٠٠	-	١٠٠٠	
١١٠٠	١١٠٠	-	١١٠٠	
٣٨١٠٠	٣٨١٠٠	-	٣٨١٠٠	

إجمالي الأثرامات طوال مدة المشروع	مجموع الأثرامات حتى تاريخه	الأثرام المالي	الأثرام السابق	السكرود واسم المكون
٤٠٤٠٠	٤٠٤٠٠	-	٤٠٤٠٠	٢ - اللجنة التنفيذية للاستثمار ٢٠٠٢، ٢٨٨٩، ٢٩٣٣
٨٥٠	٨٥٠	-	٨٥٠	( أ ) مساعدات قنية / سلع / تدريب وصنع (ب) إدارة المشروع التدقيق والتقييم الإجمالي الفرعي للجنة التنفيذية للاستثمار - ٢٨٨٩، ٢٠٠٢
٤١٢٥٠	٤١٢٥٠	-	٤١٢٥٠	٣-٤ القطاع المالي : ١-٣-٤ : مناج تمكين القطاع المالي ٢-٣-٤ : القدرات المالية
١٩١٤١	١٩١٤١	٣٣٥٠	١٢٧٩١	الإجمالي الفرعي للقطاع المالي - اللجنة التنفيذية للاستثمار
١٥٠٠	١٥٠٠	-	١٥٠٠	١-٤ قاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية : ١-١-٤ : السياسة المالية ٢-١-٤ : السياسة النقدية ٣-١-٤ : دعم إيراداته
١٥٥٥٠	١٥٥٥٠	-	١٥٥٥٠	الإجمالي الفرعي لقاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية
١٧١٠٠	١٧١٠٠	-	١٧١٠٠	٢-٤ التجارة والاستثمار : ١-٢-٤ : مناج تمكين التجارة والاستثمار الإجمالي الفرعي للتجارة والاستثمار
٧٤٠٠	٧٤٠٠	٧٤٠٠	-	٣-٤ تنافسية القطاع الخاص : ١-٣-٤ : مناج تمكين الأعمال الإجمالي الفرعي لتنافسية القطاع الخاص - اللجنة التنفيذية للاستثمار
٢٢٢٢٩	٢٢٢٢٩	٣٠٥٠	١٩١٧٩	

إجمالي الالتزامات طوال مدة المشروع	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزام الحالي	الالتزام السابق	الكود واسم الكومون
-	-	-	-	٧-٤ : الفرص الاقتصادية.....
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	-	٧-٧-٤ : مناخ سياسات المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.....
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	-	الإجمالي الفرعي للفرص الاقتصادية.....
٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢-٣ : التعليم العالي.....
٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	الإجمالي الفرعي للتعليم - البيئة التنافسية للاستثمار.....
١١٣١٢٠	١١٣١٢٠	١٥٣٠٠	٩٧٨٢٠	إجمالي البيئة التنافسية للاستثمار.....
١٥١٢٢٠	١٥١٢٢٠	١٥٣٠٠	١٢٥٩٢٠	إجمالي برنامج تحديث القطاع المالي ( مشروعى الخدمات المالية والبيئة التنافسية للاستثمار ).....



برنامج تحديث القطاع المالي  
الخططة المالية التوضيحية  
مساهمة الحكومة المصرية (١)

( مرفق ١ - ٣ )

( بالآلاف جنيه مصري )			
إجمالي مساهمة الحكومة المصرية	FTI - ٨٠٠ (٢)	المساهمة النوعية	اسم الماكرون
٦٦٥٠	١٩٥٠	٥٠٠٠	(١) - مشروع الخدمات المالية : ١ - مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح ..... ٢ - إدارة المشروع / المراجعة / التقييم ..... المجموع الجزئي ..... ثانياً - البيئة التنافسية للاستثمار : ١ - مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح ..... ٢ - إدارة المشروع / المراجعة / التقييم ..... المجموع الجزئي ..... المجموع الكلي .....
٥٠٠	٥٠٠	صفر	
٧١٥٠	٢١٥٠	٥٠٠٠	
٩٨٠٠	٢٣٠٠	٧٥٠٠	
٢٠٠	٢٠٠	صفر	
١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	
١٧١٥٠	٤٦٥٠	١٢٥٠٠	

( ١ ) سعر الصرف المستعمل هو ١٠٠ دولار أمريكي - ٩٠٠٠ جنيه مصري .  
( ٢ ) مثل مساهمة جمهورية مصر العربية من حساب FTI - ٨٠٠ قيمة حصة رب العمل من التأمين الاجتماعي وتلازم الضمان .

## قرار وزير الخارجية

رقم (٨) لسنة ٢٠١٠

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٦) الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١ بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج تحديث القطاع المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١ :

### قرر:

( مادة وحيدة )

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج تحديث القطاع المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٩/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠١٠/٢/١

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط